رؤية

بقلم:

محمد سعد

عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات

ثروة مصر المنسية

منذ الصغر ونحن نقرأ ونسمع أن الله قد وهب مصر ثروات طبيعية لا حصر لها، وأن صحراء مصر الشرقية والغربية مليئة بالكنوز والمعادن، وأن أرض سيناء تحمل فى باطنها الخير الكثير الذى لو تم استغلالها لأصبحت مصر واحدة من أغنى بلاد الدنيا.. ومنذ الصغر ونحن نسمع ونقرأ أيضاً عن فشل الحكومات المتعاقبة فى تحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الثروات، وعن مشروع ضخم اسمه مشروع فوسفات أبوطرطور صرفت عليه الدولة مليارات الجنيهات، لكن العائد منه كان أقل كثيراً مما صرف عليه.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا تنجح مشروعات استخراج البترول والغاز وتفشل المشروعات الأخرى لاستخراج الفوسفات والمنجنيز والحديد وباقى عناصر الثروة المعدنية المدفونة فى أرض مصر؟

الإجابة ببساطة أن إسناد عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف والاستخراج تتم عن طريق شركات عالمية متخصصة، لديها القدرة المالية والخبرة الفنية والتكنولوجيا الحديثة الكفيلة بنجاح المشروع، ولأن هناك إرادة سياسية ومتابعة مستمرة من جانب القيادة السياسية لمشروعات الغاز والبترول، فقد نجحت مصر فى أن تكون مركزاً إقليمياً للطاقة، وان تتحول أنظار العالم كله لاكتشافات الغاز التى أعلنت عنها مصر فى الفترة الأخيرة سواء فى منطقة البحر المتوسط أو فى الدلتا، وترقب الإعلان قريبا عن اكتشافات جديدة بالبحر الأحمر. ولا يمكن الادعاء بأن وجود شريك أجنبى فى عمليات الكشف والاستخراج وبيع الغاز والبترول قد ينقص من حقوق مصر فى ثرواتها الطبيعية، بل إن التعاقد الذى يتم بين الطرفين يضمن حقوق كل طرف ويحقق مصالح الطرفين. من هنا فإننا نتساءل من جديد: لماذا لا يتم التعامل مع باقى ثروات مصر المعدنية بنفس الأسلوب الذى يتم فى البترول والغاز؟ ولماذا لا يتم تكرار تجربة مشاركة إحدى الشركات الأجنبية لاستخراج واستغلال الذهب من منجم السكرى؟ ولماذا لا يبادر مجلس النواب بتعديل التشريعات المتعلقة باستغلال الثروة المعدنية والمحاجر لتتناسب مع الأفكار الجديدة ومتطلبات العصر الحالى الذى يقوم على الشراكة والتعاون والانفتاح والاستفادة من تجارب وإمكانيات وخبرات الآخرين وليس على الانغلاق وغلق الأبواب.

كفانا حديثاً عن الماضى ومن حضارة ٧٠٠٠ سنة، علينا أن ننظر للواقع الحالى وللمستقبل، وإلى من استطاعوا أن يطوروا من أنفسهم وحققوا النجاح علينا تتبعهم ونصل إلى ما وصلوا إليه.